



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
هيئة التعليم التقني
المعهد التقني في الناصرية
قسم المحاسبة

محاضرات المحاسبة الحكومية لطلبة المرحلة الاولى

اعداد

د. صبيحة برزان فرهود

مدرسة المادة

تم اعداد هذه المحاضرات وفقا لمفردات المنهج الدراسي لأقسام المحاسبة في هيئة التعليم التقني
للعام الدراسي 2010 - 2011



الأسبوع الأول والثاني

تعريف المحاسبة الحكومية ، أغراض المحاسبة الحكومية ، أهمية المحاسبة الحكومية ، مجال تطبيق المحاسبة الحكومية

أولاً: تعريف المحاسبة الحكومية: وهي فرع من فروع المحاسبة تقوم على مجموعة من المبادئ والأسس العلمية الخاصة بتسجيل وتبويب وتلخيص العمليات المالية المتعلقة بالنشاط الحكومي، وهي مجموعة من الأسس والقواعد والإجراءات التي تعتمد في تسجيل وتنظيم التصرفات المالية للوحدات الحكومية غير الهادفة للربح والداخلة ضمن الموازنة العامة للدولة، والرقابة على تلك التصرفات وإعداد البيانات الدورية وكشوف الحسابات الختامية (حساب النتيجة وحساب المركز المالي). بهدف فرض الرقابة المالية والقانونية على إيرادات الدولة ومصروفاتها والمساعدة في اتخاذ القرار.

ثانياً: أهمية المحاسبة الحكومية :- تعتبر المحاسبة الحكومية أداة الوحدات الحكومية الخدمية، وهي أداة تنظيم وتنفيذ ورقابة الموازنة العامة للدولة، فأهمية المحاسبة الحكومية فأهمية المحاسبة الحكومية مستمدة من أهمية أهدافها وأهمية النشاط الذي تحكمه ، وحيث أن النشاط الخدمي والقطاع الحكومي الخدمي والموازنة العامة للدولة قد توسعت وتطورت كما ونوعاً مع تطور الزمن وتطور فلسفة الدول ونظمها السياسية والاقتصادية ، فلم تعد وظائف الدولة اليوم كما كانت عليه مقتصرة على الدفاع والأمن والقضاء، بل أصبحت تمارس إلى جانب ذلك وظائف اقتصادية واجتماعية وبشتى الطرق والأساليب، وطبيعي ان هذه المهام يترتب عليها زيادة في الإنفاق الحكومي وتعدد في مجالات وأنواع الإنفاق وهذا ينعكس على النظام المالي للدولة وعلى تنوع مصادر التمويل وهو ما يحتاج إلى التخطيط المالي المسبق ، تخطيط لكلف تلك الخدمات والبرامج والتخطيط لمصادر التمويل، ومن هنا ازدادت أهمية الموازنة باعتبارها خطة الدولة لفترة زمنية قادمة.

وزيادة أهمية الموازنة أدى إلى زيادة أهمية مراقبة تنفيذها ومتابعة التنفيذ فادى ذلك كله إلى تزايد أهمية التي تضمن ذلك وهذه الأداة هي المحاسبة الحكومية فقد ازدادت أهميتها تبعاً لذلك من أجل وضع القواعد والأسس لسلامة التصرف بأموال الدولة المخصصة لتنفيذ الخدمات وكيفية تنظيم حساباتها وتبويبها بما يضمن عرض نتائجها وفق أسس علمية وأساليب فنية تضمن عرضها بصورة يستفاد منها من قبل الوحدات المختصة، كما تطلب الأمر من المحاسب إعداد نظام لتهيئة البيانات الدورية والختامية عن تنفيذ الموازنة. أي لبيان ما انتهت إليه الوضعية المالية للدولة وذلك بعرض ما تم صرفه على أوجه الصرف المختلفة من قبل دوائر الدولة كافة مقارنة بمقدار ما مخصص لكل وحدة من الوحدات ولكل غرض من الأغراض للوقوف على مدى الالتزام بالموازنة وكذلك مقدار الإيرادات المحصلة من أوجه ومصادر الإيراد المختلفة مقارنة بما كان مخمناً وبيان اسباب العجز (ان وجد) او الفائض لغرض الاستفادة من الأسباب في إعداد موازنات السنوات اللاحقة وكذلك باعتبار ان البيانات المحاسبية هي أداة من أدوات الرقابة.

ثالثاً: أهداف المحاسبة الحكومية: تهدف المحاسبة الحكومية إلى تحقيق ما يلي:

- 1- فرض الرقابة المالية والقانونية على إيرادات الدولة. وذلك بتتبع عمليات تحصيل الإيرادات والتأكد من أن جميع الإيرادات المستحقة للدولة قد تم تحصيلها وفقاً للقوانين والنظم.
- 2- فرض الرقابة المالية والقانونية على مصروفات الدولة. وذلك بتسجيل عمليات الإنفاق أولاً بأول بطريقة تمكن من تتبع الإنفاق بحيث لا تتجاوز المصروفات الإعتمادات المخصصة من قبل السلطة. (أي أن الإنفاق تم في الأوجه المخصصة لها).
- 3- المساعدة في اتخاذ القرار. وذلك عن طريق توفير البيانات التحليلية اللازمة.



رابعاً: أوجه الشبه والاختلاف بين المحاسبة الحكومية والمحاسبة المالية

أ: أوجه التشابه بين المحاسبة الحكومية والمحاسبة المالية: - تتفق كل من المحاسبة الحكومية والمحاسبة المالية في المجالات الآتية:

1. تشتركان في الاعتماد على مجموعة من المفاهيم والمبادئ والقواعد والأساليب الفنية والتي لا تختلف في المحاسبة الحكومية عنها في المحاسبة المالية ومن أمثلة ذلك التكلفة التاريخية، الاتساق، الموضوعية، الإفصاح ، وحدة القياس، القيد المزدوج، الاستمرارية.
2. تتفقان من حيث الهدف من إعداد التقارير المالية: وهو القياس المحاسبي والتوصيل المحاسبي لمعلومات مفيدة وذات معنى لفئات المستخدمين في شكل تقارير وقوائم دورية وختامية.
3. يعتمد النظام المحاسبي في كل منهما على مجموعة عناصر منها المجموعة المستندية ومنها المجموعة الدفترية وان اختلف الشكل والمسميات.
4. تشابه إجراءات العمل المحاسبي في النظامين من حصر وتسجيل وتحليل وتبويب وتلخيص البيانات المحاسبية وعرضها على شكل تقارير وقوائم.

ب: أوجه الاختلاف بين المحاسبة الحكومية والمحاسبة المالية:- تختلف المحاسبة الحكومية عن المحاسبة المالية في عدة نواحي إذ أن الاختلاف بين النوعين فيتركز على أسلوب العمل والنتائج النهائية التي تركز عليها هذه المحاسبة. وهي :-

ت	فقرات الاختلاف	المحاسبة الحكومية	المحاسبة المالية
1	الهدف	تهدف إلى فرض رقابه مالية وقانونيه على إيرادات الدولة ومصروفاتها	تهتم ببيان النتيجة من ربح وخسارة وتحديد المركز المالي في نهاية الفترة الزمنية.
2	من حيث مجال التطبيق	تطبق المحاسبة الحكومية في الوحدات الحكومية الخدمية غير الهادفة لتحقيق الربح من نشاطها	أما المحاسبة المالية فان مجال تطبيقها الوحدات ذات النشاط الاقتصادي الهادف إلى تحقيق
3	من حيث الأسس المحاسبية	تتبع المحاسبة الحكومية الأساس النقدي يصوره عامة مع تطبيق جزئي لأساس الاستحقاق وأساس الالتزام،	أما المحاسبة المالية فتطبق أساس الاستحقاق حصراً، بسبب كونها تخدم الوحدات الهادفة للربح.
4	من حيث معالجة المصروفات	لا تفرق المحاسبة الحكومية بين المصروفات الايرادية والرأسمالية وإنما يتم إقفالها في حساب النتيجة للسنة التي يتم الصرف فيها.	تفرق بين المصروفات الايرادية و الرأسمالية حيث يتم إقفال الأولى في حساب المتاجرة وحساب الأرباح والخسائر، اما الثانية فتظهر في الميزانية العمومية ضمن فقرة الموجودات الثابتة، والسبب هو وجود الربح كهدف للوحدات الاقتصادية .
5	من حيث إعداد الحسابات الختامية	يكون المطلوب عرض حساب قياس نتيجة نشاط الوحدة الحكومية ومدى تطابق المصروفات والإيرادات الفعلية مع المخطط لها في الموازنة وكذلك عرض المركز المالي للدولة الذي يتضمن بيان حقوق الدولة والتزاماتها.	أما في المحاسبة المالية حيث تخدم النشاط الاقتصادي الذي يهتم بعرض ما حققته من ربح او خسارة فان الحساب الذي تقدمه المحاسبة هنا حساب المتاجرة والأرباح والخسائر ثم عرض الميزانية العمومية التي تتضمن الموجودات والمطلوبات للوحدة الاقتصادية وعليه فان الاختلاف إذن في المحتوى وليس التسمية.
6	مجال الخضوع للتشريع	تخضع المحاسبة الحكومية للتشريع وللتعليمات المركزية التي لم تكتفي في الأساس العامة والقواعد الأساسية، إنما ذهبت إلى أكثر من ذلك إلى تحديد السجلات والمستندات والمعالجات القيدية وكشوف الحسابات ومواعيد وأسلوب إعدادها.	المحاسبة المالية فهي اقل خضوعاً للقوانين والتعليمات وخاصة في بعض المعالجات وأسس الصرف والعمل المحاسبي رغم وجود النظام المحاسبي الموحد الذي حدد قواعد العمل وإجراءاته ومعالجاته القيدية والمستندات والمعالجات القيدية وكشوف الحسابات .
7	نظرية تفسير الوحدة المحاسبية	نظرية الأموال المخصصة.	نظرية الشخصية المعنوية، أو نظرية أصحاب المشروع.



محاضرات المحاسبة الحكومية لطلبة المرحلة الأولى - محاسبة - في المعهد التقنية
اعداد : د . صبيحة برزان - مدرسة المادة في المعهد التقني - الناصرية 2010- 2011

8	مصدر المبادئ والأسس	النظم والتعليمات، القوانين الحكومية، والمعايير المحاسبية.	المعايير المحاسبية، توصيات الجمعيات العلمية والمهنية.
9	المرونة	التنميط هو الصفة الأساسية ولا توجد مرونة.	هناك مرونة في الاختيار من بين عدة طرق أو أسس مقبولة.
10	مبدأ المقابلة	لا توجد علاقة بين الإيرادات والمصروفات، لان المصروفات أموال مخصصة، والإيرادات سيادية.	يطبق مبدأ مقابلة الإيرادات والمصروفات لمعرفة نتيجة الأعمال (ربح أو خسارة).
11	في معالجة حساب الاندثار	لا يوجد حساب اندثار في المحاسبة الحكومية ، لان المصروفات الرأسمالية تحسب بكاملها على سنة الشراء فالاندثار يتم مرة واحدة وفي نفس السنة.	المحاسبة المالية فأنها تأخذ بمبدأ الاندثار ، ويمثل الاندثار الإهلاك السنوي للموجود الثابت، أي ما يمكن ان تتحمله به حسابات كل سنة من سنوات عمر الموجود الثابت من قيمة شراء ذلك الموجود والسبب في احتسابه هنا هو لغرض احتساب الربح بصورة صحيحة من خلال تحميل كل سنة من السنوات بما يصيب من قيمة الشراء، والسبب الآخر هو لتكوين احتياطي محتجز من الأرباح لغرض المحافظة على رأس المال.
12	المخصصات	لا تكون مخصصات لمقابلة الخسائر المؤكدة والمتوقع حدوثها.	تكون مخصصات لمقابلة الخسائر المؤكدة والمتوقع حدوثها.
13	مبدأ الحيطة والحذر	نظرا لعدم وجود رأس مال في الوحدات الحكومية، فليس لهذا المبدأ وجود	تأخذ مبدأ الحيطة والحذر لمقابلة الخسائر المتوقعة كهدف للمحافظة على رأس المال فتكون المخصصات والاحتياطيات والمجمعات.
14	إعداد الموازنات	الدولة تقوم بتقدير مصروفاتها ثم تقوم بتقدير الموارد اللازمة لتمويل تلك المصروفات ، بمعنى أنها تحدد نفقاتها ثم بعد تحدد ذلك الموارد اللازمة لتغطية هذه النفقات . والسبب يرجع إلى على أن الدولة أكثر قدرة على التحكم في مواردها وذلك على عكس الوحدة الاقتصادية	تقوم المحاسبة المالية بتحديد الموارد اللازمة لتمويل نشاطها الاقتصادي (مصادر الأموال) أولا ثم بعد ذلك تحدد أوجه النشاط الذي تقوم به.

خامسا: أغراض المحاسبة الحكومية:

تختلف المحاسبة الحكومية عن المحاسبة في الوحدات الاقتصادية نتيجة لاختلاف الهدف واختلاف أسلوب العمل وطبيعته، ومع ذلك فان النوعين من المحاسبة تتفقان في جملة أمور تشكل الإطار العام لأغراض المحاسبة والتي تشمل:-

1. التسجيل الكامل لكافة العمليات المالية التي تتم في الوحدات المحاسبية المختصة.
2. تقديم البيانات التي تعكس واقع نشاط الوحدة.
3. تحقيق الرقابة الفعالة على الأعمال الحسابية.
4. إعداد الحسابات الختامية.

ويمكن أن نجمال أغراض المحاسبة الحكومية التي تهدف الى تحقيقها والتي تميزها عن المحاسبة المالية، وهذه الأغراض بالشكل التالي:-

1. تسجيل تفاصيل المعاملات المالية التي تتم في الإدارات الحكومية الخدمية غير الهادفة الى الربح.
2. فرض رقابة على الأموال لكي لا تتعرض للعبث او الخطأ، وكشف ما يقع من ذلك في الوقت نفسه.
3. حصر ما يستحق للدولة من الضرائب والرسوم أو أية إيرادات أو ديون أخرى والعمل على تحصيلها .



4. توفير البيانات اللازمة لمتابعة تنفيذ الموازنة وذلك بمقارنة الإيرادات المحصلة والمصروفات المدفوعة ، مع تقديرات الموازنة ودراسة ما قد يكون بينهما من تفاوت وأسبابه واتخاذ القرارات اللازمة بشأنه.
5. معرفة المركز المالي الحقيقي للدولة في نهاية السنة المالية بعد إعداد الحساب الختامي.
6. تمكين المختصين بإجراء الدراسات الاقتصادية والمالية على ما تؤديه الوحدات الحكومية من خدمات من حيث كلفتها وعوائدها بالنسبة للمجتمع وذلك عن طريق البيانات التي توفرها الحسابات بعد تبويبها وتحليلها مما يساعد في تحقيق هذا الهدف.
7. توفير الأرقام التي تمكن من وضع معدلات نمطية لكل نوع من أنواع المصروفات مما يمكن من الإدارات الحكومية من وضع تقديرات السنوات القادمة على قدر كبير من الدقة من ناحية، وقياس مدى كفاءة تنفيذ الموازنة من ناحية أخرى باستخدام المعدلات المذكورة.
8. تقديم البيانات التي تحتاج إليها المستويات الإدارية المختلفة في الوزارة او المؤسسة والجهات الأخرى كوزارة المالية والتخطيط وأجهزة الرقابة الخارجية والإحصاء في المواعيد المحددة لكي تتمكن في ضوء هذه المؤشرات من اتخاذ الإجراءات وإصدار القرارات اللازمة في الوقت المناسب.

سادسا: خصائص المحاسبة الحكومية:

تستمد المحاسبة الحكومية خصائصها وطبيعتها النشاط الحكومي ، لذلك وقبل التعرف على خصائص المحاسبة الحكومية، لا بد من التعرف على خصائص النشاط الحكومي الخدمي والتي هي:-

1. النشاط الحكومي الخدمي لا يهدف إلى الربح.
 2. عمومية إيرادات النشاط وعمومية مصروفاته، أي لا توجد علاقة بينهما فلا تتأثر الإيرادات بالمصروفات ولا يحدث العكس.
 3. عدم وجود رأسمال للوحدات العاملة بالنشاط الحكومي الخدمي.
- وحيث أن المحاسبة الحكومية هي الوسيلة التي تعبر عن نشاط هذه الوحدات فقد تميزت بالخصائص الآتية:-
1. يجب أن تكون نظم المحاسبة الحكومية مطابقة للمتطلبات الدستورية ومتطلبات القوانين واللوائح الأخرى.
 2. يجب ان تتماشى نظم المحاسبة الحكومية مع طريقة تصنيف الموازنة لان وظائف الموازنة والحسابات يعتبران من عناصر الإدارة المالية لذلك يجب ان يكونا مترابطين.
 3. يجب ان تسمح الحسابات بإظهار الأهداف والأغراض التي خصصت من أجلها الاعتمادات المالية والمستويات الإدارية التي لها سلطة إنفاق الاعتمادات.
 4. يجب ان تسمح النظم المحاسبية الحكومية بعمليات المتابعة الخارجية بسهولة وان يمكن استخراج البيانات الضرورية للمراجعة الفعاله منها.

سابعا:- مجال تطبيق المحاسبة الحكومية والوحدات الخاضعة لها:-

لغرض تحديد مجال تطبيق المحاسبة الحكومية ولإنهاء التصور الخاطئ ، بان دوائر الدولة كافة تطبق نظاما محاسبيا واحدا لأنها جميعها دوائر دولة دونما تمييز في النشاط والهدف فسوف توضح دوائر الدولة بصورة عامة طبيعة نشاطها وهدفها ومن ثم النظام المحاسبي المطبق في كل مجموعة منها استنادا لذلك فسوف نقسم تلك الوحدات الحكومية الى ثلاثة مجاميع لكي نطلع على مجال تطبيق المحاسبة الحكومية في احد هذه المجموعات التي هي:-

وحدات القطاع الاشتراكي.
قطاع المصارف وشركات التأمين.
وحدات القطاع الحكومي الخدمي غير الهادف للربح.
والآتي شرح لكل واحدة منها :-

1. وحدات القطاع الاشتراكي:- يقصد بوحدات القطاع الاشتراكي هي تلك الوحدات والتشكيلات الحكومية ذات النشاط الاقتصادي الهادف إلى تحقيق الربح (حتى لو حققت خسارة) سواء كان نشاطها صناعيا، أو زراعيا، أو تجاريا أو خدميا، وهذا القطاع ينشأ برأسمال ويمارس عمله بمقابل وتنتهي حساباته بمقابلة مصروفاته بإيراداته لمعرفة نتيجة نشاطه من ربح أو خسارة.



فهذا النشاط حسب طبيعته وحسب هدفه يحتاج إلى نظام محاسبي خاص يلبي أهدافه في عرض الربح أو الخسارة ولكي يكون كذلك يجب أن تكون له أسسه التي تتناسب واحتساب الربح. ويطبق في هذه الوحدات النظام المحاسبي الموحد ، ومثال على وحدات القطاع الاشتراكي، الشركة العامة للسيارات، الخطوط الجوية العراقية، شركة المخازن العراقية.

2. المصارف وشركات التأمين:- هذه المجموعة من دوائر الدولة لها طبيعتها الخاصة التي تقترب التي تقترب من المجموعة الأولى من حيث أنها هادفة إلى الربح ولكنها تختلف معها من حيث طبيعة العمل وأسلوبه فهي تقدم خدمات وخدماتها نقدية وتتقاضى لقاء ذلك مقابل نقدي وبناء على ذلك فإنها تحتاج إلى نظام محاسبي يضمن لها الوصول الى عرض نتيجة نشاطها ومعرفة ما حققته من أرباح أو خسائر وبنفس الوقت يتناسب وطبيعة نشاطها من حيث مفردات ذلك النشاط وعلى أساس ذلك وضع لهذه المجموعة نظام محاسبي خاص بها.

3. وحدات القطاع الحكومي غير الهادف إلى الربح:- تشمل هذه المجموعة من الوحدات، دوائر الدولة التقليدية ذات النشاط المركزي الخدمي الذي يساهم في تمشية عجلة الدولة الذي لا يهدف من ورائه تحقيق ربح مادي ولا حتى مقابل نقدي، وهذه المجموعة من الوحدات الداخلة حساباتها ضمن الموازنة العامة للدولة ويتوزع نشاطها في مختلف أرجاء الدولة ويشمل أفرادها كافة بشكل مباشر أو غير مباشر ومثال ذلك دوائر الصحة، التربية، الداخلية، القضاء، الأمن والدفاع... الخ. وتتميز هذه الوحدات بعدم وجود رأسمال واغلبها لا تحقق إيرادات وتقدم خدماتها مجاناً أو بمقابل رمزي ولا تهدف إلى تحقيق الربح إنما تقدم خدمات مقابل ما خصص لها من في الموازنة من مبالغ، فهي تحتاج إلى نظام محاسبي لا يعتبر الربح هدفاً من أهدافه وإنما يتعامل مع مفردات العمل المحاسبي باعتبار النشاط الذي يسجله ويتعامل معه هو نشاط خدمي، هذا النوع من المحاسبة هي المحاسبة الحكومية حيث صممت في أسلوبها وطبيعتها أهدافها، ومفرداتها، ونتائجها مع طبيعة وهدف النشاط الذي تخدمه وهو النشاط الحكومي الخدمي.

وخلاصة ما تقدم نقول أن المحاسبة هي أداة وليست هدفاً ولا بد لها أن تتفق طبيعة النشاط الذي تخدمه وعليه ليس يمكننا أن تعد نظاماً محاسبياً واحداً لخدمة مختلف الأنشطة والوحدات، بل لا بد من وضع نظام محاسبي لكل نشاط ولكل هدف.

ثامناً: الأساس العلمي الذي تركز عليه المحاسبة الحكومية :

تمخض الفكر المحاسبي عن ثلاث نظريات يمكن استخدامها في إلقاء الضوء على طبيعة النشاط المالي والاقتصادي من حيث تحليل طبيعة الأصول والخصوم والإيرادات والمصروفات والأرباح وكذلك التكيف القانوني للوحدة المحاسبية وهذه النظريات هي:

أ - نظرية أصحاب المشروع. (نظرية الملكية المشتركة) :

وظهرت هذه النظرية في المشروعات الفردية وشركات الأشخاص حيث لم يكن هناك فاصل بين شخصية المشروع وشخصية ملاك المشروع فصاحب المشروع هو المسئول عن ديون وقروض وأرباح وخسائر المشروع ، وعليه تقاس نتيجة الأعمال عن طريق إيجاد الفرق بين أصول المشروع وخصومه أول الفترة وآخرها .
ب- نظرية الشخصية المعنوية:

و ظهرت هذه النظرية عندما انفصلت الإدارة عن الملكية نظراً لتضخم الأعمال الإدارية وصعوبة الحصول على رؤوس الأموال الضخمة ، وأخذت المشروعات شكل شركات مساهمة أو توصية بالأسهم لها ذمة مالية وشخصية اعتبارية مستقلة . وتحدد نتيجة المشروع من ربح أو خسارة بالفرق بين إيرادات المشروع أو مصروفاته .
ج- نظرية الأموال المخصصة:

تقوم هذه النظرية على أساس أن جانب معين من الموارد يخصص لتأدية نشاط معين ويكون استخدام الموارد مقيداً بتحقيق الغرض الذي خصصت من أجله .
و عليه تعتبر نظرية الأموال المخصصة هي أكثر هذه النظريات ملائمة لتفسير الأساس العلمي الذي تقوم عليه المحاسبة في الوحدات الحكومية ذات الطابع الإداري .



سادسا: الأسس والمقومات التي تستند إليها هذه النظرية هي:
تفترض هذه النظرية أن هناك مجموعة من الموارد والإمكانات الاقتصادية المتاحة التي تتجدد سنويا لدى وحدة إدارية ما لاستخدامها في تحقيق أهداف أنشئت من أجلها هذه الوحدة.
2- أن هذه الوحدة الإدارية تخضع لمجموعة من القيود القانونية يجب مراعاتها عند استخدام هذه الموارد.
3- الإيرادات والمصروفات هي عبارة عن تدفقات نقدية اعتمدها الحكومة وخصتها للوحدة لكي يتسنى لها تحقيق الأغراض التي من أجلها أنشئت الوحدة.
4- الوحدات الإدارية لا تهدف إلى تحقيق ربح وإنما تسعى إلى أداء خدمات عامة.
5- لا يوجد للوحدة رأس مال قابل للحركة سواء بالزيادة أو النقص وإنما يخصص للوحدة مجموعة اعتمادات مالية باختلاف البرنامج المستهدف ، ومن ثم فإن الفرق بين الإيرادات والمصروفات سواء كان بالزيادة أو بالنقص يعتبر بمثابة فائض أو عجز يرحل للخزانة العامة في نهاية كل فترة مالية. وفقا لهذه النظرية فقد ظهرت مفاهيم جديدة للمصطلحات المحاسبية وهي:

الأصول: هي مجموعة الموارد التي تخصص لتأدية نشاط معين .
الخصوم: هي مجموعة القيود التي تفرض على استخدام هذه الموارد.
الإيرادات والمصروفات : عبارة عن تدفقات مالية تنساب من وإلى الوحدة الإدارية لتحقيق أهدافها .
الاستخدامات : عبارة عن الأنشطة التي تنفق فيها الموارد وفقا للقيود التي تفرض على استخدامها وهو الاعتماد المالي .

تعريف الاعتماد المالي:

عبارة عن مبلغ من النقود أو أي مصدر آخر يتم احتجازه بغرض القيام بنشاط محدد والوصول إلى هدف يتفق مع التنظيمات والقيود الخاصة بها .

سابعا: وظائف المحاسبة الحكومية:

- 1- أغراض المراقبة المركزية:- للمحاسبة الحكومية أغراض تخدمها ومنها :
أ-على النظام المحاسبي الحكومي ان يتقيد بالقوانين والتعليمات السارية.
ب-ان يكون هناك ربط بين اعتمادات الميزانية وبين الحسابات المفتوحة والدفاتر.
ج-يجب ان تصمم الحسابات بطريقه تسمح بالتحقيق من كفايه الاحتفاظ بالاموال العامة.
د-ان يتضمن اجراءات فعالة للمراقبه الداخلية
- 2- أغراض ادارية :
أ-يجب ان تساعد الحسابات في الوحدات الحكوميه بان تودي الخدمات باقل تكلفة.
ب-يجب ان تساعد الحسابات المستويات الادراية على التخطيط السليم وتنفيذه.
ج-الحسابات المنشوره يجب ان تساعد الجمهور على استنتاج الحقائق عن مالية الدوله بكل سهوله.
د-المساعدة في اعطاء المعلومات الكامله والضروريه لاغراض التحليل الاقتصادي.